قياس مخاطر التركز الائتماني في المصارف التجارية اليمنية

د. محمد علي المكردي [1]

(١) أستاذ مساعد - جامعة ذمار - اليمن.

المقدمة:

يصاحب أي نشاط مصرفي العديد من المخاطر التي تختلف درجة تأثيرها على نشاط المصرف من جانب، كما تختلف درجة التأثر بالمخاطر من مصرف إلى آخر، وقد تزايدت المخاطر الائتمانية في السنوات الأخيرة نتيجة المنافسة الحادة في السوق المصرفية بسبب العولمة المالية وتحرير الخدمات المالية، بالإضافة إلى تطور التكنولوجيا وثورة الاتصالات وما كان لها من أثر على المجال المصرفي، وتعتبر مخاطر التركز من المخاطر التي ينتج عنها خسائر مؤثرة وبشكل كبير على البنوك مما قد يهدد هذا البنك بعدم القدرة على، الاستمرار في نشاطه (سجى، ٢٠١٣، ص٩١)، وتعد مخاطر التركز الائتماني من المخاطر التي لم تتناولها بنود مقررات بازل I و بازل II بالرغم من أهميتها لكي تكون البنوك على دراية كاملة بأن مخاطر التركز يمكن أن تنشأ في البنود داخل الموازنة وخارجها في محافظها المختلفة.

حيث تعتمد متطلبات كفاية رأس المال اللازمة لمواجهة مخاطر التركز على مدى تنوع محفظة البنك بشكل كافي، وتبني متطلبات رأس المال في إطار الدعامة الأولى من مقررات بازل IIعلى أساس أسلوب يفترض وجود تنوع كامل لأنشطة البنوك، وبالتالي فإن الأمر يتطلب تصحيح سوء تقدير المخاطر من خلال حساب مخاطر التركز وتخصيص رأس المال اللازم لمواجهة تلك المخاطر في إطار الدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل II والتي بموجبها يحتفظ البنك برأسمال كافي لمقابلة كل من المخاطر التي يتم اتخاذها في الاعتبار كلية في إطار الدعامة الأولى ومنها مخاطر التركز (البنك المركزي المصري، ب.ت، ص١)

وقد واجهت المصارف التجارية بشكل عام أزمات مصرفية متتالية وعميقة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي ما دفع المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (صندوق النقد الدولي

ISSN : 2410-1818

والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية) إلى دراسة أسباب الأزمات المصرفية، وخصوصا الأزمات الكبرى منها، ومن ثم وضع الحلول المناسبة. واتضح أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية (ميرفت، ٢٠١٥، ص ٢)، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية (السلطات الرقابية الوطنية)، وانخفاض مستوى الإفصاح عن نوعية وحجم، المخاطر التي تتعرض لها وأساليب إدارتها مما يتطلب من إدارة أي مصرف وضع السياسات والإجراءات التحوطية المناسبة التي تساعده على تجنب المخاطر والحد منها من خلال تحديد وقياس المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف بهدف مراقبتها والحد منها (سجى، ٢٠١٣، ص٩١). وقد أبرزت الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) أهمية قياس ومراقبة التعرضات الكبيرة والتحوط لها حيث أقدمت لجنة بازل على وضع لإطار رقابي لقياس ومراقبة هذه التعرضات وقدمت عرضا وافيا لقواعد قياس التعرضات واحتسابها وطرق معالجتها (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥، ص٤).وقد نص المبدأ الأساسي رقم (١٩) الصادر عن لجنة بازل على ضرورة أن تتأكد السلطة الرقابية في أي بلد أن يكون لدى المصرف سياسات وإجراءات ملائمة لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر التركز، والإبلاغ عنها والسيطرة عليها أو الحد منها في الوقت المناسب، على أن تضع السلطات الرقابية لذلك حدود احترازية لتفنيد التعرضات المصرفية على الأطراف الأخرى سواء بشكل فردي على هذه الأطراف أو على مجموعات مترابطة منها (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥،ص٤).

وتعتبر مخاطر التركز أحد الأسباب الرئيسية التي قد ينتج عنها خسارة مؤثرة وبشكل كبير على البنوك مما قد يهددها بعدم الاستمرار في أداء أنشطتها المصرفية وليس أدل على ذلك مما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية إبان أزمة الرهن العقاري ٢٠٠٨، وما عانت منه البنوك الأمريكية من صعوبات نتيجة تركز الائتمان فيها على القطاع العقاري، وكذا ما حدث في البنك الوطني اليمني عام ٢٠٠٥ نتيجة تركز الائتمان على عدد محدود من الأفراد والشركات مما عرضه للإفلاس والتوقف عن النشاط بشكل تام، وهذا الأمر يتطلب بأن يكون البنك المركزي اليمني على إدراك كامل بهذا الموضوع ويمارس مهامه الرقابية وفق أحدث الأطر والمعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل، ناهيك عن ضرورة إدراك البنوك اليمنية لهذا النوع من المخاطر بحيث تكون على دراية كاملة بأن مخاطر التركز يمكن أن تنشأ في البنود داخل الميزانية أو خارجها، بالإضافة إلى ما تمثله مخاطر التركز الائتماني من أهم المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي عند منح الائتمان.

ISSN : 2410-1818

مشكلة الدراسة:

تمثل عملية عدم إدراك البنوك التجارية اليمنية لأهمية مواكبة التطورات في العمل المصرفي والمخاطر التي تصاحبه وعدم مواكبة أحدث المعايير التي تصدرها لجنة بازل بالإضافة إلى القصور الذي يعاني منه البنك المركزي اليمني في جانب الرقابة على المصارف وعدم مواكبته لأحدث المعايير والتعليمات الصادرة عن لجنة بازل بشأن معايير الرقابة على المصارف وبما يحد من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف التجارية اليمنية نتيجة النشاط الائتماني وخصوصاً في جانب مخاطر التركز الائتماني وما ينتج عنه من أثار سلبية على أنشطة هذا القطاع الحيوي والهام ويعرض البنوك للتعثر وتراجع حجم الأرباح وتتبلور مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما مدى إدراك البنك المركزي اليمني والبنوك التجارية اليمنية لأهمية هذا النوع من المخاطر وتأثيره على ربحية القطاع المصرفي اليمني؟

السؤال الثاني: ما حجم التركز الائتماني للمصارف التجارية اليمنية وما أثر هذا التركز على نشاط هذا القطاع وربحيته؟

السؤال الثالث: ما أثر مخاطر التركز الائتماني على رأسمال المصارف التجارية باعتباره الحائط الوقائي من مخاطر الائتمان؟

فرضيات الدراسة:

١. عدم إدراك البنك المركزي اليمني والبنوك التجارية اليمنية لأهمية هذا النوع من المخاطر وتأثيره على ربحية القطاع المصرفي اليمني.
٢. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الربحية والتركز الائتماني في المصارف التجارية اليمنية.
٣. المصارف التجارية اليمنية غير مدركة أهمية مخاطر التركز عند وضع سياستها الائتمانية باعتبارها الحائط الوقائي على رأسمالها من مخاطر الائتمان.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من حداثة مثل هذا الموضوع وعدم التطرق إليه من قبل الباحثين اليمنيين بحسب علم الباحث وبالتالي ستشكل هذه الدراسة نواة لمزيد من الدراسات المتعمقة لهذا الموضوع، وبما يخدم القطاع المصرفي اليمني من خلال النتائج والتوصيات التي ستقدمها هذه الدراسة والتي قد تساعد القائمين على هذا القطاع من تحسين أدائه والحد من المخاطر التي تهدد القطاع المصرفي اليمني.

ISSN : 2410-1818

أهداف الدراسة:

١. التعرف على المفهوم العام للتركز الائتماني وطرق قياسه.
٢. قياس وتحليل مخاطر التركز الائتماني في القطاع المصرفي اليمني على المستوى الكلي وعلى مستوى كل مصرف تجاري.
٣. قياس أثر التركز الائتماني على ربحية القطاع المصرفي التجاري اليمني.
٤. تقديم التوصيات المناسبة للحد من آثار التركز على نشاط القطاع المصرفي اليمني.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: سوف تتناول الدراسة الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٥).

الحدود المكانية: البنوك التجارية الوطنية العاملة في اليمن.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بشقيه التحليلي والكمي بالإضافة إلى أسلوب المقابلات مع بعض مسئولي الرقابة على البنوك في البنك المركزي.

محتويات الدراسة:

سوف تقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة يتناول المبحث الأول مفهوم مخاطر التركز وأنواعها وطرق قياسها كإطار مفاهيمي ونظري لمخاطر التركز الائتماني، ويتناول المبحث الثاني قياس مخاطر التركز في القطاع المصرفي التجاري اليمني، ويتناول المبحث الثالث قياس أثر التركز الائتماني على ربحية البنوك التجارية اليمنية.

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول
مفهوم مخاطر التركز وأنواعها وطرق قياسها

مفهوم مخاطر التركز:

"يعنى بمصطلح "مخاطر التركيز" في السياق من الأعمال المصرفية تدل عموما على المخاطر الناشئة من التوزيع غير المتكافئ للأطراف المقابلة في الائتمان أو أي علاقات تجارية أخرى أومن التركيز في قطاعات الأعمال أو المناطق الجغرافية التي هي قادرة على توليد خسائر كبيرة بما فيه الكفاية لتهديد المؤسسة"(١).

"تنشأ مخاطر التركز نتيجة اعتماد البنوك في مزاولة نشاطها الائتماني وتوظيف أموالها في قطاعات أو أنشطة محدودة للغاية أو على مصادر محدودة للحصول على التمويل أو الخدمات الأخرى اللازمة لمزاولة نشاطها"(البنك المركزي المصري، ص٥)

كما يمكن تعريف مخاطر التركز بأنها المخاطر التي قد تنشأ مخاطر نتيجة تركز أنشطة البنك عند فئة مخاطر واحدة (تركز داخل نوع واحد من المخاطر) أو عبر أنواع مختلفة من المخاطر (تركز فيما بين المخاطر) على مستوى البنك والتي من المحتمل أن يترتب عليها الآتي:

- خسائر كبيرة بشكل يهدد قدرة البنك على القيام بأنشطته الأساسية.
- تغير جوهري بهيكل المخاطر في البنك. (البنك المركزي المصري، ص٥)

كما يعرفها (Düllmann&Masschelein) بأنها إحدى صور المخاطر الائتمانية التي تنتج عن تركز محفظة القروض بسبب تركز تعامل المصرف مع زبون واحد أو مجموعة محددة من الزبائن أو نتيجة الاهتمام بصناعة أو قطاعات اقتصادية معينة أو مناطق جغرافية أو مجموعة من الأنشطة التي تتأثر بعوامل اقتصادية واحدة"(الطائي، ٢٠١٣، ص٩٢)

يقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها (مفتاح، ب. ت، ص١٢).

(1) DEUTSCHEBUNDESBANK Monthly Report, Concentration risk in credit portfolios, June 2006, p2.

ISSN : 2410-1818

أنواع مخاطر التركز:

ترتبط مخاطر التركز بالمخاطر المختلفة الأخرى التي يتعرض لها البنك وفقا لما يلي:

١- **مخاطر الائتمان:** تنشأ مخاطر التركز المرتبطة بمخاطر الائتمان نتيجة تركز توظيفات البنك لدى عميل واحد أو الأطراف المرتبطة به أو ذات الصلة بشكل مباشر أو غير مباشر، أو تركز التوظيفات في إحدى القطاعات والتي تنشأ في حالة تعثرها إلى خسائر جسيمة للبنك الأمر الذي يؤدي إلى التأثير السلبي على سلامة المركز المالي للبنك أو على قدرته بالقيام بأنشطته الرئيسية (المركزي، ص٤) وتنشأ مخاطر الائتمان عن عوامل مختلفة ومن بينها نوعين من التنوع غير الكامل:

النوع الأول: التركز الفردي (Single-name concentration) تركز الزبون الواحد على مستوى العملاء، والأطراف المرتبطة بهم وينتج هذا النوع من التركز عن توجيه البنك للائتمان إلى زبون واحد نظرا لضخامة مركزه المالي أو التجاري والامتناع عن تقديمه لزبائن آخرين.

النوع الثاني: التركز القطاعي (Sectoral concentration) والذي ينتج عن التركز الكبير لقطاعات الأفراد وقطاعات اقتصادية مترابطة مع اختلاف المقترضين من حيث درجة تحسبهم للمخاطر العامة فضلاً عن أن المقترضين عبارة عن مجموعات من الأطراف التي يكون احتمال إخفاقها في السداد مرتبط بعوامل مشتركة بينهم مثل:

- النشاط الاقتصادي.
- الموقع الجغرافي.
- العملة.

٢- **مخاطر السوق:** هي المخاطر التي تنشأ نتيجة وجود تركز محفظة البنك والتي يحتفظ بها البنك لغرض المتاجرة على سبيل المثال: يمكن أن تنشأ المخاطر عن تركز استثمارات البنك بعملة معينة أو في أوراق مالية تم إصدارها من مصدر واحد.

٣- **مخاطر السيولة:** هي مخاطر التركز الناشئة عن اعتماد البنك على عدد قليل ومحدود من مصادر التمويل للحصول على السيولة اللازمة على سبيل المثال، عدد محدود من المودعين، أو تركز توظيفات البنك في أدوات مالية يصعب تلبيتها بسهولة نتيجة انخفاض حجم الطلب عليها، أو وجود ركود عام في السوق.

ISSN : 2410-1818

٤- **مخاطر التشغيل:** هي مخاطر التركز التي قد تنشأ على سبيل المثال من الاعتماد على مصدر خارجي واحد للحصول على مصدر خارجي واحد للحصول على نظم تكنولوجيا المعلومات اللازمة لإدارة أعمال البنك.

أساليب قياس مخاطر التركز الائتماني:

الأسلوب الأول: أسلوب الجزيئات المعدلة Granularity Adjustment (GA):

للتحكم في مخاطر التركز يقوم هذا الأسلوب من خلال الحدود القصوى للتوظيف لدى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي وذلك وفقا للتعليمات المتعلقة بتوظيف البنوك لدى الدول country limits، حيث يتعين على البنوك قياس مخاطر التركز الائتماني لديها (كلا من مخاطر التركز الفردي single name concentration، ومخاطر التركز القطاعي sectorial concentration) واحتساب متطلبات رأس المال لتلك المخاطر. كما يتعين على البنوك إجراء اختبارات التحمل لمخاطر التركز بصفة دورية على المستوى الفردي والمستوى القطاعي من خلال الآتي:

أولا: قياس مخاطر التركز الفردي:

لأغراض دراسة الأثر الكمي يجب على البنوك قياس مخاطر التركز الفردي باستخدام الأساليب الآتية:

أ- أسلوب الجزيئات المعدلة Granularity Adjustment (GA):

يتعين على البنوك استخدام الأسلوب الجزئيات المعدلة Granularity Adjustment (GA) لقياس مخاطر التركز الفردي name concentration، والتي تعكس تقدير لمتطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة مخاطر التركز في محفظة قروض الشركات فقط ويتم احتساب الجزيئات المعدلة (والتي تمثل قيمة رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التركز) وفقا للمعادلة الآتية:

$$GA = EAD \times HI \times C \quad \rightarrow (1)$$

حيث الرموز تعني:

EAD: تمثل إجمالي توظيف البنك لدى الشركات فقط (متضمنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وبدون خصم المخصصات. وتتضمن التوظيفات كافة مديونيات الشركات المقترضة بما في ذلك الأوراق التجارية المخصومة، التسهيلات الائتمانية، القروض، أدوات الدين، الأسهم، البنود خارج الميزانية، وأي شكل آخر من أشكال الدعم المالي.

HI: وتعني مؤشر هير فاندل لتركز العملاء.

C: يمثل الحد الثابت والذي يتم تحديده وفقا للجدول رقم (١).

ISSN : 2410-1818

ب- مؤشر هير فاندال Herfindahl Index (HI):

ويقيس هذا المؤشر إلى أي مدى يمثل عدد قليل من العملاء جانب كبير من توظيفات البنك. وتقع هذه النسبة بين صفر (وتشير إلى أدنى مستوى من التركز) وواحد صحيح (وتشير إلى أعلى مستوى للتركز لدى البنك)[١].

ويتم حساب هير فاندال Herfindahl Index (HI) وفقا للمعادلة الآتية:

$$HI = \frac{\sum_{i=1}^{n} EAD^2}{(\sum_{i=1}^{n} EAD)2} \rightarrow (2)$$

جدول رقم (١) الحد الثابت

احتمال التعثر DP	٠,٥٪	١٪	٢٪	٣٪	٤٪	٥٪	٦٪	٧٪	٨٪	٩٪	١٠٪
الحد الثابت C	٠,٧٧٣	٠,٧٨٤	٠,٨٤٨	٠,٨٨٥	٠,٩٠٩	٠,٧٢٧	٠,٩٣٩	٠,٩٤٨	٠,٩٥٥	٠,٩٥٩	٠,٩٦٣

الأسلوب الثاني: أسلوب مؤشر التركز الفردي Individual Concentration (ICI) Index Approach:

يجب على البنوك تطبيق أسلوب مؤشر التركز الفردي (ICI) لقياس مخاطر التركز الفردي لتقدير متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التركز بالمحفظة الائتمانية. ويتم احتساب مؤشر التركز الفردي (ICI) باستخدام مؤشر هير فاندال لمقابلة (HI) Herfindahl Index (VI) ومعامل التعديل Adjustment Factor (AF)، وذلك وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{ICI} = \text{HI} \times \text{AF} = \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^2}{(\sum_{i=1}^{1000} x)^2} \times \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^2}{\sum y} \times 100 = \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^2}{\sum_{i=1}^{1000} x \sum y} \times 100 \rightarrow (3)$$

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Diane Reynolds, Analyzing Concentration Risk, January 2009, p3-6.

Measuring Concentration Risk - A Partial Portfolio, Approach, IMF WORKING PAPER, WP/16/158.

البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل 2، مخاطر التركز وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل (2ورقة للمناقشة)، ص ١٠-١٣.

ISSN : 2410-1818

حيث:

X تمثل إجمالي توظيفات البنك لدى كل عميل أو عملاء مرتبطين ضمن أكبر ١٠٠٠ عميل بمحفظة لتجزئة والشركات متضمنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على أن لا يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفيف المخاطر (لا يتم أخذ أي نوع من الضمانات في الاعتبار). كما يتضمن هذا الرصيد كافة مديونيات المقترضين بما في ذلك الأوراق التجارية المخصومة، والتسهيلات الائتمانية، القروض، أدوات الدين، الأسهم، البنود خارج الميزانية، أي شكل أخر من أشكال الدعم المالي.

$\sum Y$= تمثل إجمالي توظيفات البنك في كل من محفظتي الشركات والتجزئة على أن لا يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفيف المخاطر (لا يتم أخذ أي نوع من الضمانات في الاعتبار). ويتضمن هذا الرصيد كافة مديونيات المقترضين بما في ذلك الأوراق التجارية المخصومة، والتسهيلات الائتمانية، القروض، أدوات الدين، الأسهم، البنود خارج الميزانية، أي شكل أخر من أشكال الدعم المالي.

وبناء على النتيجة التي يتم الحصول عليها من تطبيق المعادلة السابقة، فإنه يمكن تحديد معدل رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركز الائتماني كنسبة من متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بالدعامة الأولى لمحفظتي الشركات والتجزئة) والجدول رقم (٢) يوضح العلاقة بين مؤشر التركز الفردي (ICI) ورأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التركز.

جدول رقم (١)

مؤشر التركز الفردي ICI (٪)	رأس المال المطلوب (٪)
0.1≥ICI>0.0	0
0.2≥ICI>0.1	2
0.4≥ICI>0.2	4
1.0≥ICI>0.4	6
100≥ICI>1.0	8

ISSN : 2410-1818

الأسلوب الثالث: قياس التركز القطاعي:

يتعين على البنوك استخدام طريقة مؤشر التركز القطاعي (SCI) sectoral concentration Index لقياس مخاطر التركز على مستوى القطاعات الاقتصادية، لتقدير متطلبات رأس المال لمقابلة هذا النوع من المخاطر، ويجب أن يكون النطاق الذي يتم على أساسه حساب مؤشر التركز القطاعي هو إجمالي التوظيفات البنك في الشركات بالنسبة للعشرين قطاع المبينة في الملحق رقم (١) ويتم حساب هذا المؤشر من باستخدام المعادلة التالية:

$$SCI = \frac{\sum_{i=1}^{20} x^2}{\left(\sum_{i=1}^{20} x\right)^2} \times \frac{\sum_{i=1}^{1000} x^2}{\sum y} \times 100 \rightarrow (4)\square$$

حيث:

X تمثل قيمة توظيفات البنك لدى كل القطاعات المحددة (٢٠) قطاع، على أن لا يتم تخفيضها بأي أداة من أدوات تخفيف المخاطر (لا يتم أخذ أي نوع من الضمانات في الاعتبار).

وبناء على النتيجة التي يتم الحصول عليها من تطبيق المعادلة السابقة، يتم تحديد معدل رأس المال الإضافي المطلوب لمقابلة مخاطر التركز الائتماني (كنسبة من متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بالدعامة الأولى لمحفظتي الشركات والتجزئة) والجدول رقم (٣) يوضح العلاقة بين مؤشر التركز الفردي (SCI) ورأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر التركز.

جدول رقم (٣)

مؤشر التركز القطاعي SCI (٪)	رأس المال المطلوب (٪)
0.1≥SCI>0.0	0
15≥SCI>12	2
20≥SCI>15	4
25≥SCI>20	6
100≥SCI>25	8

ISSN : 2410-1818

اختبار التحمل:

بالإضافة إلى الطرق الكمية لقياس مخاطر التركز التي سبق تناولها، فإن البنوك يجب أن تطبق اختبارات تحمل بصفة منتظمة كأداة لإدارة مخاطر التركز، على أن تكون هذه الاختبارات مصممة جيدا وشاملة، وأن يتم تطبيقها على كافة محافظ البنك. وبصفة عامة في الظروف الاقتصادية العادية فإن أية تركزات في المحافظ لدى البنوك من غير المتوقع أن يظهر لها تأثير سلبي ملموس على أداء وجودة هذه المحافظ، وبالتالي فإن مخاطر التركز في المحافظ لدى البنك في ظل هذه الظروف تكون كامنة. إلا أن مخاطر التركز الحقيقية يمكن أن تنشأ في حالة وجود ظروف اقتصادية غير مواتية حيث أن في هذه الحالة تزيد مخاطر احتمال تعثر أو التعثر الفعلي للعملاء المرتبطين أو التوظيفات التي يوجد بها ارتباط من نوع ما في وقت واحد.

إدارة مخاطر الائتمان وفقا لمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية:

اهتمت لجنة بازل كنظام رقابي بالمخاطر المصرفية التي تواجه النشاط المصرفي ونظم قياس المخاطر وطرق إدارتها للتخفيف منها والمحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، إذ تعد وظيفة إدارة المخاطر على مستوى المصرف من الوظائف الأساسية التي تهتم بالتنسيق بين الإدارات المصرفية بهدف تحديد المخاطر التي تواجه المصرف كمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير ترفع للإدارة العليا لمناقشتها (مفتاح، ب، ت، ص٩) و (الطائي، ٢٠١٣، ص٩٦).

وقد أدرجت لجنة بازل في مقرراتها عدة ضوابط للحد من التركز الائتماني أهمها تحديد السقف الائتماني للزبون الواحد بنسبة تتراوح بين (١٠٪ - ٢٥٪) من رأس المال المدفوع، كما أوضحت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي بأن لا تزيد النسبة عن ٢٥٪، وذلك بهدف تحديد قدرة المصارف على منح قروض كبيرة إلى جهة واحدة وبالتالي تجنب التعرض الكبير للمخاطر، وقد حرصت لجنة بازل بعدم التركز الكبير في الائتمان وعدم السماح للمصارف بمنح الائتمان معتمدة بذلك إلى مركز الائتمان المفتوح للزبون الواحد والذي يمثل السبب الرئيسي في خسائر المصارف التجارية بالرغم من أن مخاطر التركز الائتماني تشمل مخاطر التركز في صناعة معينة أو نشاط معين ولكن مخاطر تركز الزبون الواحد تظل واحدة من أهم المخاطر.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني

قياس مخاطر التركز الائتماني في القطاع المصرفي التجاري اليمني

يتناول هذا المبحث قياس أثر تركز الاستثمار في محفظة استثمارات البنوك على أرباح البنوك التجارية وسيتم عرض المبحث بالشكل الآتي:

أولاً: قياس درجة التركز المصرفي في اليمن:

ومن خلال دراسة الأساليب والتقنيات المختلفة التي جرت في مجال قياس مخاطر الائتمان واستعرضتها الدراسة في المبحث الثاني. والتي اتبعت منهج مشترك لتحديد مدى التركز في المحفظة الاستثمارية. ونظرا لعدم مقدرة الباحث للوصول للبيانات الخاصة بالعملاء لكي يتم من خلالها قياس التركز الفردي للائتمان في المصارف التجارية اليمنية نظرا لتحفظ البنوك عن تمكين الباحث من تلك البيانات باعتبارها بيانات سرية فقد رأى الباحث الاكتفاء بقياس مخاطر التركز القطاعي من خلال مؤشر هيرفندل - هيرشمان Hirshman-Herfindahl (HHI). حيث يعد المؤشر الأكثر وضوح أو بساطة في قياس مخاطر التركز في ظل تنوع الائتمان المصرفي أو في سياق قياس التنوع داخل الصناعة وتقييم مستوى المنافسة في السوق، ويمكن أيضا أن يستخدمه لحساب مخاطر التركز للمحافظ الاستثمارية في البنوك.

ويتم احتساب مؤشر HHI عن طريق جمع مربعات حصة كل قطاع في المحفظة الاستثمارية أو الائتمانية. وذلك على مستوى إجمالي استثمارات محافظ البنوك التجارية ككل، أو على مستوى كل بنك على حده، إذ تم استخدام مؤشر التركز (HHIHerfindhal)- HirshmanIndicator الذي يحسب على أساس حساب نصيب كل قطاع من القطاعات التي حصلت على قروض من البنك، ومن ثم حساب مجموع مربع حصة كل قطاع من إجمالي الائتمان الممنوح من البنك وتتراوح قيمة HHI بين صفر كحد أدنى إلى ١٠٠٠٠ نقطة كحد أعلى فإذا كانت قيمة HHI أقل من ١٠٠٠ فيعني ذلك عدم وجود مخاطر تركز لدى البنك أما إذا بلغ مجموع مربع حصة القطاعات من الائتمان المصرفي بين ١٠٠٠- ١٨٠٠ فيعني ذلك أن البنك يعاني من مخاطر تركز متوسطة أما إذا زادت هذه القيمة عن ١٨٠٠ فمعنى ذلك أن البنك يواجه مخاطر تركز مرتفعة.

ISSN : 2410-1818

مدى تطبيق البنك المركزي اليمني لاتفاقية بازل II بشأن مخاطر التركز:

١- نظرة التشريع اليمني الحدود القصوى للتركز الائتماني:

بالرغم من أن التشريع اليمني قد راعى الحدود القصوى للتركز الائتماني حيث راعى ذلك في قانون البنوك التجارية رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨م والذي حدد بعض الضوابط للحد من التركز الائتماني ويمكن استعراضها على النحو الآتي[١]:

نصت المادة (١٥) من القانون بعدم أحقية البنك في الجمهورية أن يقوم بمنح أي شخص (عدا في حالة الموافقة المسبقة من البنك المركزي) أية سلفة أو تسهيل أو ضمان مالي أو يتحمل عنه أي التزام آخر (بعد استبعاد قيمة الضمانات المسموح بها كما يعرفها البنك المركزي ويحتفظ بها البنك) بحيث يزيد المجموع الإجمالي للسلف والتسهيلات أو الضمانات المالية المقدمة لذلك الشخص ومؤسساته التابعة عن (١٥ ٪)من مجموع رأسمال البنك المدفوع والاحتياطي المحتفظ به بموجب أحكام المادتين (١١ ، ١٢) من هذا القانون وأية احتياطيات قانونية أخرى مستبعداً منه الاحتياطيات المحددة والمخصصات، وفي حالة موافقة البنك المركزي على نسبة الزيادة عن (١٥ ٪) فإنه لا يحق للبنك المعني أن يمنح أي سلفة أو تسهيل أو ضمان مالي أو أن يتحمل أي التزام آخر بحيث يزيد المجموع الإجمالي للسلف والتسهيلات والضمانات المالية المقدمة لذلك الشخص ومؤسساته التابعة عن نسبة (٢٥٪) من رأس المال المدفوع.

واستثنى المشرع من أحكام المادة (١٥) من هذا القانون القروض التي تضمنها الحكومة في الجمهورية وأية سلطة متفرعة عنها أو أية دولة أجنبية يحددها البنك المركزي في المادة (١٦).

كما نص القانون في المادة (١٨): بأن لا تتجاوز السلف أو التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة بما يزيد عن (٠.٥٪) نصف الواحد في المائة من مجموع رأسماله المدفوع والاحتياطي المحتفظ به، أو أية احتياطيات قانونية أخرى مستبعداً منها الاحتياطيات المحددة والمخصصات، ولا يحق لأي بنك أن يمنح أو يسمح بأن يزيد المجموع الإجمالي للسلف والتسهيلات الائتمانية لمن يحوز على (٥٪) أو أكثر من رأسمال البنك أو القوة التصويتية عن (٢٥٪) من رأس المال المدفوع والاحتياطيات المحتفظ بها بموجب أحكام المادة (١٢) من هذا القانون وأية احتياطيات أخرى (مستبعداً منها الاحتياطيات المحددة والمخصصات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨م، (١٥٪) في ٣١ ديسمبر١٩٩٩م.

(١) وزارة الشئون القانونية، قانون البنوك التجارية رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨،ص٧-٨.

ISSN : 2410-1818

كما أشارت المادة (١٩): بأن لا تزيد السلف والتسهيلات الائتمانية المقدمة إلى أي من مدراء أو موظفي البنك بما في ذلك أعضاء مجلس إدارته راتب سنة واحدة.

وحظرت المادة (٢٠) من القانون على البنوك التجارية العاملة في اليمن الاشتغال مباشرة أن تعمل لحسابها في تجارة الجملة أو التجزئة بما في ذلك تجارة الاستيراد أو التصدير إلا إذا كان ذلك بقصد تحقيق أغراضها أو بقصد تقديم الائتمان لأي عميل من عملائها وضمان الائتمان الذي يقدمه أو أصبح ذلك ضرورياً في حالات استثنائية لاقتضاء حق له خلال العمليات المصرفية أو خدمات البنك المعني.

وحظرت المادة (٢١) على أي بنك المشاركة في امتلاك أسهم بمشاريع يزيد إجمالي قيمتها السوقية عن (٢٠٪) من المجموع الإجمالي لرأسمال البنك في أي وقت من الأوقات بالإضافة إلى الاحتياطي المحتفظ به أو أية احتياطيات قانونية أخرى مستبعداً منها الاحتياطيات المحددة والمخصصات، ويجوز للبنك المركزي زيادة النسبة المذكورة عند الضرورة.

وحددت المادة (٢٣) من هذا القانون أنه في حالة إقرار البنك المركزي بأن مصالح مجموعتين أو أكثر من الأشخاص متداخلة بحيث تعتبر واحدة وجب تجميع مديونية المجموعتين واعتبارها مديونية واحدة عند تطبيق التقييدات المنصوص عليها في المادة (١٥) ويجب على البنك المعني أن يصحح الوضع خلال فترة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار وتطبق على البنك المخالف أحكام المادة (٦٥) من هذا القانون.

٢- مدى تطبيق البنك المركزي لمبادئ الرقابة التي وردت في اتفاقية بازل II وIII:

للتأكد من مدى تطبيق البنك المركزي اليمني لمبادئ الرقابة التي وردت في اتفاقية بازل II وIII والتعميم على البنوك العاملة في اليمن سواء كانت وطنية أو أجنبية فقد رجع الباحث إلى التعميمات الصادرة من قبل البنك المركزي بهذا الشأن ولم يجد أي تعميم صادر للبنوك بتطبيق المستجدات الخاصة ببازل II أوIII وللتأكد من مدى شروع البنك في تطبيق تلك المبادئ تم مقابلة عدد من قيادات ومختصي قطاع الرقابة على البنوك[١]، ووجهت لهم عدد من الأسئلة والاستفسارات والمتمثلة في السؤالين الآتيين:

(١) تم مقابلة وكيل قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي الأستاذ محمد المنتصر ومدير عام الرقابة على البنوك الأستاذة نورا العاضي وعدد من المختصين من قطاع الرقابة على البنوك يوم الخميس الموافق ١٢نوفمبر٢٠١٧ في مبنى البنك المركزي بصنعاء.

ISSN : 2410-1818

س١ : هل شرع البنك المركزي في تطبيق المستجدات بشأن مبادئ الرقابة التي تناولتها اتفاقيتي بازل II وIII وبما يحد من المخاطر الائتمانية؟

وكانت الإجابة بأن اليمن لا زالت في صدد استكمال تطبيق معايير لجنة بازل I ولم يكملها بعد.

س٢ : هل طبقتم الدعامة الثالثة على الأقل من اتفاقية بازل II بشأن الحد من مخاطر التركز الائتماني على المصارف اليمنية؟ وهل هناك استراتيجية لدى البنك المركزي لتطبيق هذا المبدأ في الأجل القصير أو المتوسط؟

لم نطبق بعد هذا المعيار ولكن القانون رقم (٣٨) بشأن البنوك التجارية قد عالج هذا الوضع من قبل صدور بازل (٢)، أما عن وجود استراتيجية لدى البنك المركزي قصيرة أو متوسطة الأجل لتطبيق الدعامة الثالثة بشأن مخاطر التركز الائتماني على المصارف اليمنية فقد كانت الإجابة بأن البنك وفي ظل الظروف السياسية الراهنة التي تمر بها البلد عموما، ونقل وظائف البنك المركزي إلى عدن قد أوقف برامج الإصلاح الاقتصادي وبالتالي لا يمكنهم التنبؤ بإمكانية تطبيق معايير بازل II بشأن التركز الائتماني إلا بعد استقرار الأوضاع السياسية في البلد وأن تركيزهم في تطبيق الحدود الدنيا من معيار التركز الائتماني وفق ما ورد من نصوص قانونية لتنظيم هذا الأمر في قانون البنوك التجارية وتشديد الرقابة على البنوك بعد مخالفة النصوص التي وردت في القانون رقم (٣٨) والتي سبق الإشارة إليها.

ونستخلص مما سبق أن البنك المركزي اليمني لم يشرع في تطبيق مبادئ الرقابة التي وردت في اتفاقية بازل II بشأن مخاطر التركز الائتماني ويكتفي بالرقابة على تطبيق مبادئ بازل (١) وتطبيق نصوص القانون اليمني حول هذا الأمر.

ثانيا: قياس درجة مخاطر التركز الائتماني على مستوى القطاع المصرفي التجاري اليمني للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٥):

يشير الجدول رقم (٤) إلى نتائج حساب درجة التركز الائتماني للقطاع المصرفي اليمني بدون القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة ووحداتها الاقتصادية وبتحليل بيانات الجدول التي تظهر أن درجة تركز المخاطر الائتمانية كانت مرتفعة للغاية حيث تراوحت قيمة مؤشر التركز الائتماني (HHI) للبنوك التجارية للفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٤) بين (١٨٤٢,٤) كحد أدنى عام ٢٠١٤م و(٣٨٤٤,٧) كحد أعلى في عام ٢٠٠١م وبلغ متوسط معدل التركز خلال فترة الدراسة حوالي (٢٤١١)، وهذا يفوق القيمة المعيارية للتركز التي تبلغ

ISSN : 2410-1818

بحدها الأعلى (١٨٠٠) مما يعني أن البنوك التجارية اليمنية تعاني من مخاطر التركز الائتماني التي قد تعرضها للعديد من المشاكل وتعرض مراكزها المالية للتعرضات السلبية المستقبلية مما يتطلب من البنك المركزي اليمني الوقوف بشكل جاد تجاه تلك الظاهرة وإلزام البنوك التجارية بإعادة سياستها الائتمانية وإتباع سياسة سليمة تحد من تلك التركزات التي قد تؤثر على نشاطها وتعرضها لمخاطر التعثر.

جدول رقم (٤) حساب التركز المصرفي على مستوى القطاعات بدون الحكومة والمؤسسات العامة للمصارف التجارية اليمنية للفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٥

السنة/ القطاع	الزراعة وصيد الأسماك	الصناعة	البناء والتشييد	تمويل الصادرات	تمويل الواردات	تمويل التجارة في السلع المصنعة	أخرى	التركز الائتمان HHI
2001	16	287.1	20.9	0	0	321.6	3199.3	**3844.7**
2002	2.7	216.1	29.2	3.9	543	162.6	1617.5	**2575**
2003	0.9	295.5	54.4	5.7	417.4	91	1774.1	**2639**
2004	6.4	324.7	39.1	8.8	391.3	94.3	1661	**2525.5**
2005	5.2	149.9	91.6	19.3	888.9	30.6	1308.4	**2493.9**
2006	7	231	33.2	14.5	571.4	330.2	930.2	**2117.6**
2007	4.2	215.8	19.5	4.6	291.5	181.1	2131.3	**2847.9**
2008	2.4	318.7	10.1	5	187.2	717.1	1205.5	**2445.9**
2009	4.3	297.1	2.9	10.9	358.4	1032.8	605.3	**2311.8**
2010	7	156.4	54.3	24	1198.9	76.3	854.4	**2371.2**
2011	8.6	123.3	16.1	20	807.7	436.8	792.7	**2205.3**
2012	28.9	111.2	32	114.3	910.1	304.6	404.1	**1905.3**
2013	34.7	199	40.3	37	630.4	245.7	717.5	**1904.6**
2014	29.2	172	87.6	34.4	688.2	260.2	570.9	**1842.4**
2015	34.5	100.6	50.7	30.8	597.2	173.9	1142.9	**2130.6**
متوسط التركز خلال الفترة								2411

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي اليمني للفترة (٢٠٠١- ٢٠١٥)

ISSN : 2410-1818

وإذا ما أخذنا في الاعتبار الائتمان المقدم من قبل البنوك التجارية للحكومة والمؤسسات العامة عند تحليل التركز الائتماني فإن الأمر سيزداد سوءا، حيث الجدول رقم (٥) يشير إلى نتائج حساب درجة التركز الائتماني للقطاع المصرفي التجاري اليمني شاملا القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة ووحداتها الاقتصادية، وبتحليل بيانات الجدول يتضح أن درجة تركز المخاطر الائتمانية كانت مرتفعة للغاية حيث تراوحت قيمة مؤشر التركز الائتماني (HHI) للبنوك التجارية للفترة (٢٠٠١ - ٢٠١٤) ما بين (٢٣٢٥) كحد أدنى عام ٢٠٠٨م و (٧٣٠٠) كحد أعلى في عام ٢٠١٤م وبلغ متوسط معدل التركز خلال فترة الدراسة حوالي (٥١٧٦)، وهذا يفوق القيمة المعيارية للتركز التي تبلغ بحدها الأعلى (١٨٠٠)، ويلاحظ من خلال استعراض البيانات أن القروض المقدمة للحكومة خلال سنوات الدراسة قد شكلت الوزن النسبي الأعلى حيث بلغ متوسط الائتمان المقدم للحكومة خلال فترة الدراسة حوالي ٦٩,٦٢٪ من جملة الائتمان للمصارف التجارية وإذا ما أضفنا إليه الائتمان المقدم للمؤسسات العامة نجد أن المتوسط سيصل إلى ٧١,٣٪ من جملة الائتمان، وبالرغم أن الائتمان المقدم للحكومة من أقل الأنواع تعرضاً للمخاطر، إلا أن الظروف التي مرت بها المصارف التجارية اليمنية في الفترة ٢٠١٥- ٢٠١٨ نتيجة تعثر الحكومة عن سداد مديونيتها للبنوك قد أثر على نشاطها بشكل ملحوظ وعرضها لدرجة عالية من مخاطر السيولة وأصبحت عاجزة عن سداد التزاماتها تجاه المودعين مما أفقدها الثقة تجاه المودعين، وهذا الأمر يعني أن البنوك التجارية اليمنية تعاني وبشكل حاد من مخاطر التركز الائتماني التي قد تعرضها للعديد من المشاكل وتعرض مراكزها المالية للتعرضات السلبية المستقبلية مما يتطلب من البنوك إعادة النظر بسياستها الائتمانية وإتباع سياسة متوازنة تحد من تلك التركزات التي قد تؤثر على نشاطها وتعرضها لمخاطر التعثر والإفلاس.

ISSN : 2410-1818

جدول رقم (٥) حساب التركز المصرفي على مستوى القطاعات شاملة الحكومة والمؤسسات العامة للمصارف التجارية اليمنية للفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٥

القطاع	الزراعة وصيد الأسماك	الصناعة	البناء والتشييد	تمويل الصادرات	تمويل الواردات	تمويل التجارة في السلع المصنعة	أخرى	حكومي	مؤسسات عامة	التركز المصرفي
2001	2.5	45.1	3.3	0	0	50.5	502.2	3557.8	0.5	4162
2002	0.4	30.7	4.2	0.6	77.2	23.1	230	3852.5	0	4219
2003	0.1	33.1	6.1	0.6	46.7	10.2	198.7	4404.3	0	4700
2004	0.6	31.4	3.8	0.8	37.8	9.1	160.4	4636.5	0.7	4881
2005	0.6	16.9	10.3	2.2	100.2	3.5	147.5	4260.6	1.3	4543
2006	0.9	28.4	4.1	1.8	70.4	40.7	114.6	3853.5	8	4122
2007	0.5	25.6	2.3	0.5	34.6	21.5	253.4	3907.8	9.1	4255
2008	0.5	61.4	2	1	36.1	138.1	232.2	3055.6	0.7	3528
2009	0.3	19.1	0.2	0.7	23.1	66.5	39	5243.1	4.9	5397
2010	0.4	9.2	3.2	1.4	70.6	4.5	50.3	5394.3	5.2	5539
2011	0.4	5.9	0.8	0.9	38.4	20.7	37.6	5726.9	6.4	5838
2012	0.7	2.8	0.8	2.9	23.2	7.8	10.3	6762.3	3.3	6814
2013	0.6	3.6	0.7	0.7	11.4	4.4	12.9	7128	4.6	7167
2014	0.5	2.7	1.4	0.5	10.7	4.1	8.9	7265.7	5.1	7300
المتـوسط										**5176**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي اليمني للفترة (٢٠٠١- ٢٠١٥)

ISSN : 2410-1818

جدول رقم (٦) حساب التركز المصرفي على مستوى المصارف التجارية اليمنية للفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٥

السنة/ البنك	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	البنك التجاري اليمني	بنك التسليف الزراعي	بنك اليمن والكويت	بنك اليمن الدولي	البنك الأهلي اليمني	المتوسط
2000	2783.9	2561.9	4216.3	9836	5634.9	5597.1	5105.0
2001	4174.3	2561.9	4216.3	5232.3	3924.9	5597.1	4284.5
2002	4752.6	3280.8	4216.3	5010.6	3922.9	5597.1	4463.4
2003	4273.1	8064.2	4216.3	4211.6	2766	5597.1	4854.7
2004	3633.3	8575.9	4216.3	5116.1	3989.2	5597.1	5188.0
2005	5620.1	7342.7	1546.4	4438.5	3989.2	3963.6	4483.4
2006	5624.6	10511.9	4741.7	4023.6	4303.5	5798	5833.9
2007	5622.5	6408.9	2200.1	3595.2	3535.8	5998.6	4560.2
2008	5622.5	2101.3	3363.7	3620.9	3531.7	3543	3630.5
2009	5622.5	2767.4	3245.6	3336.5	2822.8	4650.9	3741.0
2010	5723.9	2475.1	3337.5	3287.1	2860.9	4918	3767.1
2011	5622.5	2536	3327.5	3548.7	2768.8	5680.9	3914.1
2012	5479.8	4125	2499.2	2843	6983	6107.1	4672.9
2013	4654.1	4859	3158.9	3357.9	6983	6389.9	4900.5
2014	4927.4	4857.3	4452.7	4670.5	6983	6436.7	5387.9
المتوسط	4942.5	4868.6	3530.3	4408.6	4333.3	5431.5	4585.8**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملاحق الإحصائية من ٣- ٩.

**هناك فرق في متوسط التركز بين الجدول رقم (٥) و(٦) بسبب شمول الجدول (٥) لفروع البنوك التجارية الأجنبية العاملة في اليمن.

وبتحليل نتائج الجدول رقم (٦) يلاحظ أن بنك التسليف الزراعي (كاك بنك) هو أفضل بنك من حيث متوسط قيمة التركز الائتماني حيث حقق أدنى قيمة تركز من البنوك التجارية العاملة في اليمن حيث بلغت قيمة متوسط التركز خلال فترة الدراسة حوالي ٣٥٣٠,٣ بالرغم من أنها تفوق القيمة المعيارية للتركز والتي تتراوح بين (١٠٠٠- ١٨٠٠) وقد حقق هذا البنك أدنى قيمة تركز بلغت ١٥٤٦,٤ في عام ٢٠٠٣ بينما حقق أعلى قيمة تركز ائتماني في عام ٢٠١٤ بقيمة تركز بلغت ٤٤٥٢,٧.

ISSN : 2410-1818

أن بنك اليمن الدولي بالمرتبة الثانية من حيث متوسط قيمة التركز الائتماني حيث حقق متوسط قيمة تركز بلغت حوالي ٤٣٣٣,٣ خلال فترة الدراسة بالرغم من أنها تفوق القيمة المعيارية للتركز والتي تتراوح بين (١٠٠٠- ١٨٠٠) وقد حقق هذا البنك أدنى قيمة تركز بلغت ٢٧٦٦ في عام ٢٠٠٣ بينما حقق أعلى قيمة تركز ائتماني في الأعوام ٢٠١٤، ٢٠١٣، ٢٠١٢ على التوالي بقيمة تركز بلغت ٦٩٨٣.

وجاء بنك اليمن والكويت بالمرتبة الثالثة من حيث متوسط قيمة التركز الائتماني حيث حقق متوسط قيمة تركز بلغت حوالي ٤٤٠٨,٦ خلال فترة الدراسة بالرغم من أنها تفوق القيمة المعيارية للتركز والتي تتراوح بين (١٠٠٠- ١٨٠٠) وقد حقق هذا البنك أدنى قيمة تركز بلغت ٢٨٤٣ في عام ٢٠١٢ بينما حقق أعلى قيمة تركز ائتماني في عام ٢٠٠٠ بقيمة تركز بلغت ٩٨٦٣.

وجاء البنك التجاري اليمني بالمرتبة الرابعة من حيث متوسط قيمة التركز الائتماني حيث حقق متوسط قيمة تركز بلغت حوالي ٤٨٦٨,٦ خلال فترة الدراسة بالرغم من أنها تفوق القيمة المعيارية للتركز والتي تتراوح بين (١٠٠٠- ١٨٠٠) وقد حقق هذا البنك أدنى قيمة تركز بلغت ٢٢٠١,٣ في عام ٢٠٠٨ بينما حقق أعلى قيمة تركز ائتماني في عام ٢٠٠٦ بقيمة تركز بلغت ١٠٥١١,٩.

وحقق البنك اليمني للإنشاء والتعمير المرتبة الخامسة من حيث متوسط قيمة التركز الائتماني حيث حقق متوسط قيمة تركز بلغت حوالي ٤٩٤٢,٤ خلال فترة الدراسة بالرغم من أنها تفوق القيمة المعيارية للتركز والتي تتراوح بين (١٠٠٠- ١٨٠٠) وقد حقق هذا البنك أدنى قيمة تركز بلغت ٢٧٨٢,٩ في عام ٢٠٠٠ بينما حقق أعلى قيمة تركز ائتماني في عام ٢٠١٠ بقيمة تركز بلغت ٥٧٢٣,٩.

وحقق البنك الأهلي اليمني أعلى قيمة تركز من بين البنوك التجارية اليمنية حيث بلغت قيمة متوسط التركز الائتماني حوالي ٥٤٣١,٥ خلال فترة الدراسة وهي تفوق القيمة المعيارية للتركز والتي تتراوح بين (١٠٠٠- ١٨٠٠) وقد حقق هذا البنك أدنى قيمة تركز بلغت ٣٥٤٣ في عام ٢٠٠٨ بينما حقق أعلى قيمة تركز ائتماني في عام ٢٠١٤ بقيمة تركز بلغت ٦٤٣٦,٧.

والشكل البياني رقم (١) يوضح ترتيب البنوك من حيث قيمة التركز الائتماني:

ISSN : 2410-1818

شكل بياني رقم (١) ترتيب البنوك من حيث قيمة التركز الائتماني

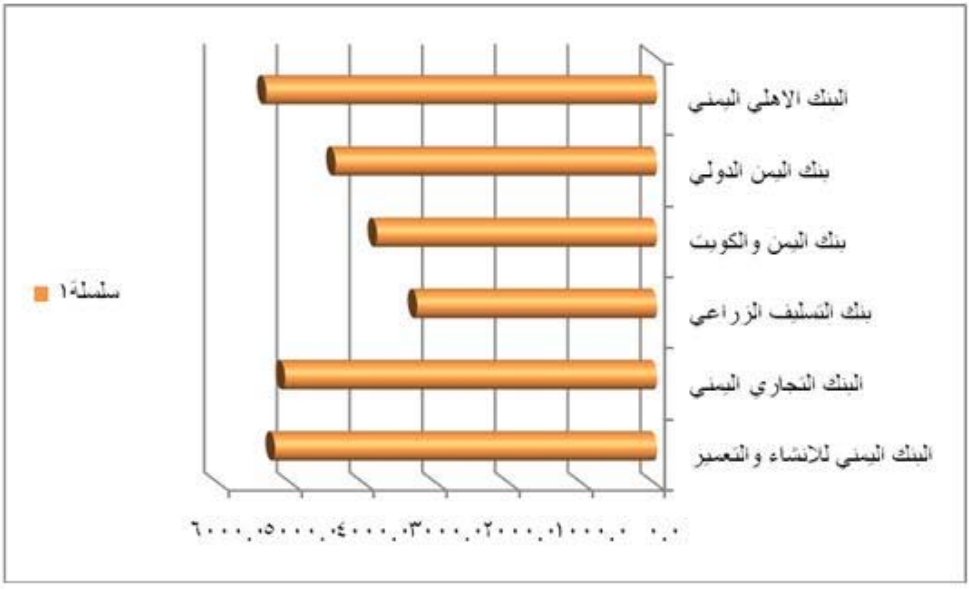

وبتحليل التركز الائتماني للبنوك التجارية خلال فترة الدراسة على مستوى القطاع المصرفي التجاري اليمني حيث بيانات الجدول رقم (٦) تشير إلى أن البنوك قد حققت أدنى قيمة تركز في عام ٢٠٠٨ حيث بلغت(٣٦٣٠,٥) بينما حققت أعلى قيمة تركز في عام ٢٠٠٦ حيث بلغت (٥٨٣٣,٩) وبلغ متوسط التركز خلال فترة الدراسة حوالي (٤٥٨٥,٨) وهذه القيمة تشير إلى ارتفاع قيمة التركز في البنوك التجارية اليمنية حيث تفوق النسبة المعيارية بشكل كبير وكما هو مبين في الشكل البياني رقم (٢)، وهذا الأمر يتطلب من البنك المركزي اليمني بممارسة أساليب الرقابة المصرفية وفق المعايير التي تصدرها لجنة بازل (٣) الدعامة الثالثة.

ISSN : 2410-1818

شكل بياني رقم (٢) تطور ظاهرة التركز الائتماني في البنوك التجارية اليمنية للفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٤

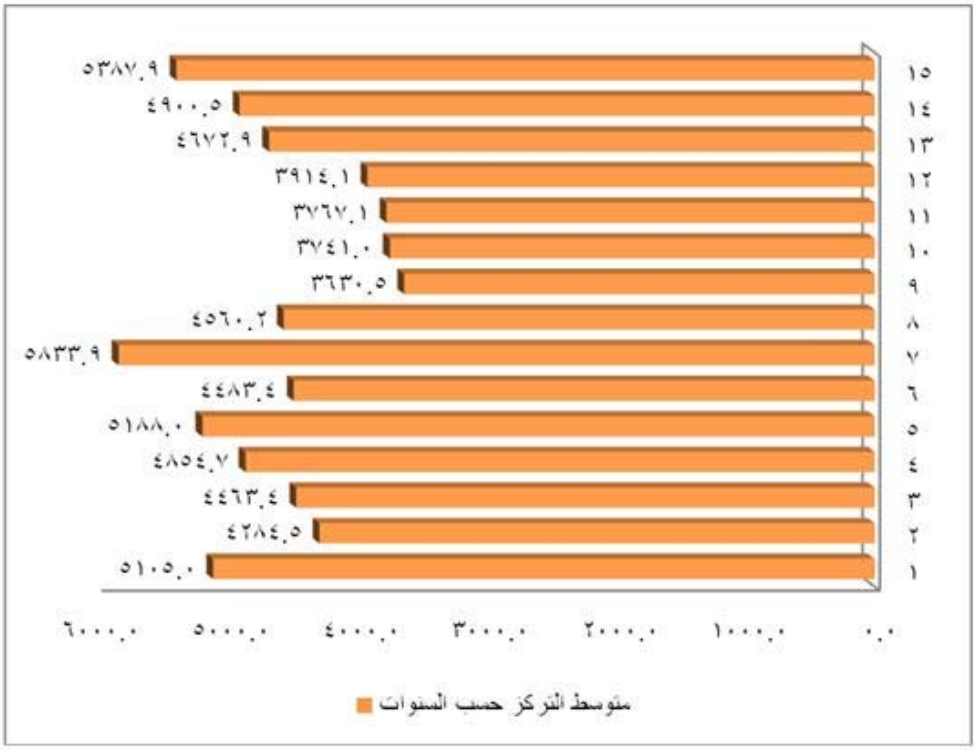

المبحث الثالث

قياس أثر التركز المصرفي على ربحية القطاع المصرفي التجاري اليمني

لغرض اختبار فرضيات البحث تم اختيار معامل الارتباط لقياس طبيعة وقوة العلاقة بين درجة التركز الاستثماري في محفظة الاستثمار والأرباح المتولدة عنها، كما تم استخدام نموذج الانحدار البسيط لتقدير وتحليل أثر المتغير المستقل X والمعبر عنه بدرجة التركز الاستثماري في محافظ استثمار البنوك التجارية عينة الدراسة كلا على حدة أو التركز الاستثماري في محفظة البنوك التجارية عينة الدراسة ككل للمدة (٢٠٠٠- ٢٠١٤) في المتغير المعتمد Y والمعبر عنه بصافي الفوائد المتحققة من محافظ استثمار البنوك التجارية عينة الدراسة كلا على حده أو صافي الفوائد المتحققة من محفظة البنوك التجارية عينة الدراسة ككل (Net Interest Margin NIM) وعلى هذا الأساس تتمثل معادلة الانحدار بالآتي:

$$NIM = \alpha + bHHI$$

ISSN : 2410-1818

ومما سبق سوف يتم تحليل أثر مخاطر تركز الاستثمار في محفظة البنوك التجارية عينة الدراسة ككل على ربحيتها ثم تحليل أثر مخاطر تركز استثمار محافظ البنوك التجارية عينة الدراسة كلا على حد على ربحيتها كما في التالي:

- تحليل أثر مخاطر تركز الاستثمار في محفظة البنوك التجارية عينة الدراسة ككل على ربحيتها

NIM T = 3706.656 + 0.000019

t (9.853) (4.253)

جدول رقم (٧)

NIM =α +bHHI	T	R	R Square	F	Durbin-Watson	Std. Error
NIM T = a + bHHI T	9.853	76.3	58.2	18.088	2.202	366.141
	4.253					0.000004

أظهرت نتائج القياس أن هناك علاقة موجبة بين الأرباح في القطاع المصرفي التجاري اليمني والتركز الائتماني وهذا لا يتطابق مع الفرضية رقم (٢) أرباح البنوك التجارية اليمنية والتركز الائتماني، حيث تشير قيمة (t) المحسوبة إلى وجود علاقة ذات معنوية إحصائية مرتفعة عند مستوى معنوية (٥٪)، كما تشير قيمة (F) المحسوبة إلى القدرة التفسيرية للنموذج مما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، كما تشير قيمة (DW) إلى خلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي، وتدل قيمة معامل الارتباط (R) والبالغة (٧٦,٣٪) إلى وجود علاقة موجبة ومعقولة بين أرباح القطاع المصرفي التجاري والتركز الائتماني (HHI) كما تشير قيمة معامل التحديد R Square والبالغة (٥٨,٢٪) أن التركز الائتماني يؤثر على أرباح القطاع المصرفي التجاري بنسبة (٥٨,٢٪) بينما نسبة ٤١,٨٪ تعود لعوامل أخرى.

ISSN : 2410-1818

النتائج والتوصيات

النتائج:

١- عدم تطبيق البنك المركزي لمقررات لجنة بازل (٢) للرقابة المصرفية وخصوصا الدعامة الثالثة الخاصة بمخاطر التركز الائتماني وما قد يسببه من آثار سلبية على استمرارية نشاط المصارف التجارية اليمنية مما يدل على عدم إدراك البنك المركزي اليمني لأهمية تطبيق معايير الرقابة الصادرة عن مؤسسة بازل.

٢- عدم ممارسة المصارف التجارية اليمنية لاستراتيجيات واضحة لإدارة الائتمان وفق أحدث الممارسات الرقابية الصادرة عن مؤسسة بازل فيما يخص مخاطر التركز الائتماني مما يعرض تلك المصارف لمخاطر التركز وما لها من آثار سلبية على نشاطها.

٣- تشير نتائج قياس التركز الائتماني في القطاع المصرفي التجاري اليمني بدون الائتمان المقدم للحكومة ووحداتها الاقتصادية إلى ارتفاعه عن القيم المعيارية مما قد يعرض نشاط هذا القطاع للتراجع.

٤- تشير نتائج قياس التركز الائتماني في القطاع المصرفي التجاري اليمني شاملة الائتمان المقدم للحكومة ووحداتها الاقتصادية إلى ارتفاعه عن القيم المعيارية مما قد يعرض نشاط هذا القطاع للتراجع.

٥- تشير نتائج قياس التركز الائتماني في القطاع المصرفي التجاري اليمني بدون الائتمان المقدم للحكومة ووحداتها الاقتصادية إلى ارتفاع الوزن النسبي للائتمان المقدم للحكومة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية للبنوك التجارية حيث بلغت بالمتوسط ٧١,٣٪ ما عرض القطاع لمخاطر السيولة وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات تجاه المودعين.

٦- تشير نتائج قياس التركز على مستوى المصارف التجارية إلى ارتفاع قيمة التركز الائتماني في كافة المصارف التجارية اليمنية بدون استثناء.

٧- تظهر نتائج القياس للعلاقة بين أرباح القطاع المصرفي اليمني والتركز الائتماني إلى وجود علاقة موجبة بين أرباح القطاع المصرفي اليمني والتركز الائتماني عند مستوى معنوية (٥٪) وهذا يتنافى مع الفرضية الثانية للدراسة.

ISSN : 2410-1818

التوصيات:

١- ضرورة قيام البنك المركزي اليمني بممارسة المهام الرقابية على المصارف العاملة في اليمن وفق أحدث الممارسات الرقابية الصادرة عن المؤسسات الدولية، وتطبيق الدعامة الثالثة من بازل (٢) الخاصة بمخاطر التركز وبما يحد من ظاهرة التعرض لمخاطر التركز الائتماني.

٢- ضرورة وجود نظام معلومات جيد، قادر على توصيف متقن لمحفظة توظيفات المصارف التجارية وبما يبرز معالم التركز في تلك البنوك ويحد منها.

٣- ضرورة تبني البنوك التجارية اليمنية استراتيجية واضحة لممارسة أحدث المعايير الرقابية للحد من المخاطر وعلى وجه الخصوص مخاطر التركز وما لها من آثار سلبية على أنشطة تلك البنوك.

٤- ضرورة قيام المصارف التجارية اليمنية بدراسة ظاهرة التركز سواء الفردي أو القطاعي أو الجغرافي عند بناء محافظها الائتمانية وبما يحد من تعرضها لمخاطر التركز أيا كان نوعه.

ISSN : 2410-1818

الملاحق الإحصائية:

الأوزان النسبية للائتمان المصرفي على مستوى القطاعات بدون الحكومة والمؤسسات العامة للمصارف التجارية اليمنية للفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٥

القطاع	الزراعة وصيد الأسماك	الصناعة	البناء والتشييد	تمويل الصادرات	تمويل الواردات	تمويل التجارة في السلع المصنعة	أخرى	جملة
2001	3.99	16.94	4.57	0	0	17.93	56.56	100
2002	1.64	14.7	5.41	1.98	23.3	12.75	40.22	100
2003	0.97	17.19	7.37	2.38	20.43	9.54	42.12	100
2004	2.52	18.02	6.26	2.96	19.78	9.71	40.76	100
2005	2.27	12.24	9.57	4.4	29.82	5.53	36.17	100
2006	2.65	15.2	5.76	3.81	23.9	18.17	30.5	100
2007	2.06	14.69	4.41	2.15	17.07	13.46	46.17	100
2008	1.55	17.85	3.19	2.23	13.68	26.78	34.72	100
2009	2.08	17.24	1.7	3.31	18.93	32.14	24.6	100
2010	2.64	12.51	7.37	4.9	34.62	8.73	29.23	100
2011	2.94	11.11	4.01	4.47	28.42	20.9	28.16	100
2012	5.38	10.55	5.66	10.69	30.17	17.45	20.1	100
2013	5.89	14.11	6.35	6.08	25.11	15.67	26.79	100
2014	5.4	13.11	9.36	5.87	26.23	16.13	23.89	100
2015	5.87	10.03	7.12	5.55	24.44	13.19	33.81	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي اليمني للفترة (٢٠٠١- ٢٠١٥)

ISSN : 2410-1818

الأوزان النسبية للائتمان المصرفي على مستوى القطاعات شاملة الحكومة والمؤسسات العامة للمصارف التجارية اليمنية للفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٥

القطاع	الزراعة وصيد الأسماك	الصناعة	البناء والتشييد	تمويل الصادرات	تمويل الواردات	تمويل التجارة في السلع المصنعة	أخرى	حكومي	مؤسسات عامة	مجموع
2001	1.6	6.7	1.8	0	0	7.1	22.4	59.6	0.7	100
2002	0.6	5.5	2	0.7	8.8	4.8	15.2	62.1	0.2	100
2003	0.3	5.8	2.5	0.8	6.8	3.2	14.1	66.4	0.2	100
2004	0.8	5.6	1.9	0.9	6.1	3	12.7	68.1	0.8	100
2005	0.8	4.1	3.2	1.5	10	1.9	12.1	65.3	1.2	100
2006	0.9	5.3	2	1.3	8.4	6.4	10.7	62.1	2.8	100
2007	0.7	5.1	1.5	0.7	5.9	4.6	15.9	62.5	3	100
2008	0.7	7.8	1.4	1	6	11.8	15.2	55.3	0.8	100
2009	0.5	4.4	0.4	0.8	4.8	8.2	6.2	72.4	2.2	100
2010	0.6	3	1.8	1.2	8.4	2.1	7.1	73.4	2.3	100
2011	0.6	2.4	0.9	1	6.2	4.6	6.1	75.7	2.5	100
2012	0.9	1.7	0.9	1.7	4.8	2.8	3.2	82.2	1.8	100
2013	0.8	1.9	0.9	0.8	3.4	2.1	3.6	84.4	2.1	100
2014	0.7	1.6	1.2	0.7	3.3	2	3	85.2	2.3	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي اليمني للفترة (٢٠٠١- ٢٠١٥)

ISSN : 2410-1818

المصـادر:

١- ميرفت أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة الإسلامية، ٢٠١٥.

٢- سجى فتحي محمد يونس الطائي، أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ورأسمال المصارف التجارية دراسة تطبيقية على بنك الإسكان الأردني والبنك الأردني الكويتي، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١١٤ المجلد ٣٥ لسنة ٢٠١٣.

٣- مفتاح صالح وخاطر طارق، التطورات التنظيمية والرقابية الحديثة في المجال المصرفي (http://www.neevia.com).

٤- البنك المركزي المصري، مخاطر التركز وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل 2 (ورقة للمناقشة)، بدون تاريخ.

٥- صندوق النقد العربي، التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥.

٦- البنك المركزي اليمني، نشرات البنك للفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٤.

٧- البنك اليمني للإنشاء والتعمير، التقارير السنوية للفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٤.

٨- بنك اليمن الدولي، التقارير السنوية للفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٤.

٩- البنك الأهلي اليمني، التقارير السنوية للفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٤.

١٠- بنك التسليف التعاوني الزراعي، التقارير السنوية للفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٤.

١١- البنك التجاري اليمني، التقارير السنوية للفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٤.

١٢- بنك اليمن والكويت، التقارير السنوية للفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٤.

١٣- وزارة الشئون القانونية، قانون البنوك التجارية رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٨،

14- Diane Reynolds, Analyzing Concentration Risk, January 2009.

15- Fernando Ávila and others, Concentration indicators: Assessing the gap between aggregate and detailed data.

16- Measuring Concentration Risk – A Partial Portfolio Approach, IMF working paper, WP/16/158, August 2016.

17- DEUTSCHE BUNDESBANK Monthly Report, Concentration risk in credit portfolios, June 2006.